

Distr.
GENERAL

A/54/332
9 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٧٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية
الثانية عشرة للجمعية العامة: مركز الأمم المتحدة
الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

عانى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا خلال السنوات الست الماضية مصاعب مالية جمة بسبب نقص التبرعات لتغطية تكاليفه التشغيلية والإدارية. وقد عمل المركز بدون مدير منذ تموز/يوليه ١٩٩٢. وفي عام ١٩٩٨ عين الأمين العام مديرا جديدا للمركز، بناء على طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٥٢/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وذلك كخطوة أولى نحو تنشيط المركز. وشرع المدير الجديد بنشاط، عقب توليه مهامه، في مساعي جمع الأموال ووضع برنامج أنشطة للمركز أقرته مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض قدم المركز دعما لتنفيذ وإنجاز الأنشطة المتعلقة بتحقيق السلام والأمن التي قامت بها الحكومات الأفريقية. ويشمل ذلك عملية تدمير الأسلحة في ليبيريا والتقييد بمحادثات السلام بين حكومة سيراليون والجيبهة الثورية المتحدة، التي تتوجت بتوقيع اتفاق سلام بتاريخ ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي نطاق عمله كإطار تشغيلي وسياسي لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، قدم المركز دعما لتنفيذ الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وصناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا (انظر A/53/179، المرفق الأول). وشارك المركز أيضا في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية، بما في ذلك الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في مدينة الجزائر. وساعد المركز في تنظيم أنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بقضايا الأمن في أفريقيا الوسطى. وساعد المركز كذلك إدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة في تنظيم حلقة عمل لمنطقة أفريقيا حول مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. عقدت في لومي. وقام بتنسيق الأنشطة ذات الصلة بالسلام ونزع السلاح وجود منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية.

.A/54/150 *

210999 210999 99-25996

./..

وبينما تعهد عدد من الدول الأعضاء بتقديم تبرعات مالية لدعم المركز في تنفيذ برنامج عمله، فإنه لم يزل يعاني من صعوبات مالية وتشغيلية تعرقل سير عمله. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي قدمت تبرعات إلى المركز ويكرر نداءه للدول الأعضاء، وكذلك للمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات، بأن تقدم تبرعات من أجل تنشيط المركز وتعزيز برامج أنشطته وتسهيل تنفيذ تلك البرامج.

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٨ حتى آب/أغسطس ١٩٩٩، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٨/٥٣ جيم المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والخمسين تقريرا عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا. ويُقدم هذا التقرير كذلك عملا بقرار الجمعية العامة رقم ٧٨/٥٣ واو المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والمعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح؛ الذي طلبت فيه الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم كل الدعم الضروري، في حدود الموارد القائمة، إلى المراكز الإقليمية في اضطلاعها ببرامج أنشطتها، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين بشأن تنفيذ ذلك القرار.

ثانيا - سير عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم

ونزع السلاح في أفريقيا

٢ - أنشئ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا عام ١٩٨٦، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٤٠/١٥١ زاي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، ويقع مقره في لومي. ويعمل المركز في إطار إدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تضطلع بالرقابة وتقوم بدور مركز تنسيق لمدخلات أجهزة وبرامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة في أنشطة المركز.

٣ - لقد عمل المركز أكثر من ست سنوات بأدنى مستوى من الأنشطة التشغيلية ودون مدير بسبب نقص الموارد المالية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عين الأمين العام، عملا بطلب من الجمعية العامة في القرار ٥٢/٢٢٠، مديرا جديدا للمركز كخطوة أولى لإعادة تنشيط المركز. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، عرض المدير على مجموعة الدول الأفريقية في الأمم المتحدة برنامج عمل لعملية إعادة التنشيط. وناقشت المجموعة ذلك البرنامج، الذي شمل المجالات التالية ذات الأولوية، ووافقت عليه: دعم مبادرات السلم في أفريقيا؛ الحد من الأسلحة ونزع السلاح؛ والمعلومات والبحوث والمنشورات.

ثالثا - أهداف المركز وأنشطته

٤ - استمر المركز في تنفيذ ولايته على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١/٤٠ زاي. وبمقتضى ولايته، يقدم المركز، عند الطلب، دعما فنيا لمبادرات الدول الأعضاء في المنطقة الأفريقية ومجهوداتها الأخرى بهدف تحقيق تدابير السلم والحد من الأسلحة ونزع السلاح في المنطقة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، كما يقوم المركز بتنسيق تنفيذ الأنشطة الإقليمية في أفريقيا المتضمنة في برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح.

٥ - وخلال الفترة المستعرضة، استمر المركز، رغم الصعوبات المالية، في الوفاء بولايته في حدود الإمكان من خلال المساهمة في الجهود الرامية إلى توسيع التفاهم والتعاون بين الدول الأفريقية في مجالات السلم ونزع السلاح والأمن. وبهذا الصدد، وسع المركز نطاق اتصالاته وتعاونه مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية.

٦ - واستمر المركز في إصدار وتوزيع نشرته الفصلية بلغتين التي عنوانها "نشرة السلام الأفريقية" والتي تركز على التطورات ذات الصلة في مجالات السلم والأمن ونزع السلاح والقضايا ذات العلاقة، خاصة في القارة الأفريقية.

٧ - وفي إطار اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بقضايا الأمن في أفريقيا الوسطى ساعد المركز إدارة شؤون نزع السلاح على تنظيم حلقة دراسية دون إقليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى حول تدريب المدربين على التدابير العملية لنزع السلاح من أجل توطيد السلم. وقد عقدت الحلقة الدراسية، التي كانت مخصصة لكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين، في ياوندي من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتم تمويلها بتبرعات من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد قدم كل من المركز ومركز بون الدولي للتحويل دعما فنيا للحلقة الدراسية.

٨ - ومن ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ قدم المركز كذلك دعما فنيا وتنظيما إلى الاجتماع الوزاري العاشر للجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بقضايا الأمن في أفريقيا الوسطى، المنعقد في ياوندي.

٩ - ومن ٢٢ إلى ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩ نظم المركز، بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باماكو والأمانة التنفيذية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الاجتماع الوزاري لتحديد الطرائق التشغيلية لتنفيذ الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا (انظر الوثيقة A/53/179، المرفق الأول)، على النحو الوارد في آلية التنفيذ، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وأقر الوزراء المشاركون خطة عمل للبرنامج وإعلانا يندد بظاهرة الجنود الأطفال المتعاطمة في المنطقة. وقد شملت خطة العمل المجالات ذات الأولوية التالية بهدف التغلب الفعلي

على التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا: تعزيز ثقافة السلم؛ المراقبة الفعالة للحدود؛ تحديث وتنسيق التشريعات الوطنية المتعلقة بحمل المواطنين للسلاح؛ وإنشاء قاعدة بيانات وسجل للأسلحة الخفيفة؛ وتنظيم برامج تدريبية لقوات حفظ النظام والقانون؛ وإنشاء لجان وطنية لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة. وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني؛ وإقامة حوار متواصل مع صانعي وموردي الأسلحة؛ وجمع وتدمير الأسلحة الزائدة حيثما أمكن ذلك.

١٠ - برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية هو مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينفذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ويعمل المركز كإطار تشغيلي وسياسي للبرنامج. وتقدم مختلف وكالات وإدارات الأمم المتحدة مساهمات فنية لإنجاح عمل البرنامج من خلال المركز. وبالتنسيق مع الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يكفل مدير المركز بتنفيذ الوقف الاختياري في المجالات التالية: تقديم المشورة الفنية من أجل الالتزام الضعلي؛ وتوسيع أهداف غايات الوقف الاختياري لتشمل دولاً أفريقية أخرى مهمة بالأمر؛ توفير التوجيه السياسي والتشغيلي للبرنامج؛ وتقديم المساعدة من أجل الدعوة وتعبئة الموارد.

١١ - وفي شهر نيسان/أبريل، بدأ المركز العمل مع وزارة الدفاع بتوغو للمساعدة في إنشاء لجنة وطنية معنية بمراقبة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة في توغو عملاً بتوصية مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اجتماعه المنعقد من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٩. كما بدأ في أيار/ مايو الاتصال بحكومة تشاد بهدف تنفيذ واحدة من التوصيات العملية لبعثة الأمين العام الاستشارية المعنية بانتشار الأسلحة الخفيفة في منطقة الصحراء الكبرى - الساحل دون الإقليمية التي أرسلت في عام ١٩٩٥.

١٢ - وفي ٥ أيار/ مايو، نظم المركز في جنيف؛ بالتعاون مع المبادرة النرويجية المتعلقة بنقل الأسلحة الصغيرة ومع مركز هنري دونان الدولي للحوار الإنساني، عملية تشاور دولية لتعزيز الدعم للوقف الاختياري للأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وقد ألقى الخطب الرئيسية في المشاورات، السيد ألفا كوناري، رئيس جمهورية مالي ولانسانا كوياتي، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد قدم مدير المركز عرضاً للبرنامج كأداة عملية لنزع السلاح.

١٣ - ومن ٢٤ إلى ٢٥ أيار/ مايو شارك المركز كمراقب في المناقشة الوزارية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول الوضع السياسي الذي أدى إلى الانقلابين في النيجر يوم ٩ نيسان/أبريل، وفي غينيا بيساو يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩.

١٤ - وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٩ شارك مدير المركز كمراقب في مناقشات اللجنة الوزارية السباعية المعنية بعملية السلام في سيراليون. وقد جرت تلك المناقشة قبيل افتتاح المحادثات بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة التي يرأسها فودي سانكو.

١٥ - وفي حزيران/يونيه واصل المركز المشاركة في المحادثات بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة. وشارك المركز في لجنة الشؤون العسكرية حيث ساهم في المناقشات المتعلقة بتسريح الجنود ونزع السلاح والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمحاربين القدامى وإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن. وتم التوقيع على اتفاق السلام بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩.

١٦ - بدعوة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا، اضطلع مدير المركز في ١٠ حزيران/يونيه، بمهمة لمدة يومين في منروفيا مع الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك عقب الإعلان الصادر عن حكومة ليبيريا بأنها ستتخلص من ما يقرب من ٣١ ٠٠٠ قطعة سلاح وحوالي ٢ مليون قطعة من الذخيرة كان قد تم جمعها خلال عملية السلام في ذلك البلد في عام ١٩٩٧. وكان هدف المهمة هو دراسة الوسائل العملية للتخلص من الأسلحة فضلا عن بحث مصادر التمويل الممكنة وذلك مع لجنة مجلس الوزراء الخاصة التي أنشأتها حكومة ليبيريا. وعقدت اجتماعات عديدة وضعت فيها الأسس لعملية تدمير الأسلحة، وتم الاتفاق على أنه ستتم عملية التخلص من الأسلحة على مرحلتين: ويتم تدمير معظم الأسلحة خلال المرحلة الأولى التي ستستمر ثلاثة أسابيع، اعتبارا من ١٠ حزيران/يونيه، وتبدأ المرحلة الثانية في ٢٦ تموز/يوليه ويتم فيها حرق عدد رمزي من الأسلحة في احتفال رسمي بمناسبة يوم استقلال ليبيريا (انظر أيضا الفقرة ٢١ أدناه). كما تم الاتفاق على إنشاء فريق فني مؤلف من حكومة ليبيريا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة/برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وقد كلف المركز بوضع شهادة التصديق التي ستستخدمها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصديق على عملية تدمير الأسلحة. وكان مدير المركز مسؤولا عن تنسيق عمل الفريق الفني كما تم الاتفاق عليه في اجتماع ١٠ حزيران/يونيه.

١٧ - وفي حزيران/يونيه بدأ المركز مشروعا يتكون من ثلاث مراحل بشأن مشكلة الأطفال الجنود في أفريقيا. وتشارك منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للطفولة والنزاعات المسلحة في إعداد وثيقة المشروع. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع الذي تم الحصول على تمويل له، إجراء دراسات حالات في كل من السودان، وموزامبيق، وسيراليون وليبيريا.

١٨ - وفي حزيران/يونيه أيضا، وفي سياق برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، بدأ المركز في تقييم الحاجات التقنية والتشغيلية لقاعدة بيانات عن الأسلحة في أفريقيا يكون مكانها في المركز. وستبدأ قاعدة البيانات بغرب أفريقيا حيث ظهرت إرادة سياسية ملحوظة وحيث اتخذت تدابير نزع السلاح في إطار الموقف الاختياري الذي أخذت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وستنظم حلقة عمل للخبراء في ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، في أكرا، لتحديد الأساليب التنفيذية وطبيعة ونوع البيانات المعنية. وستشارك في حلقة العمل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلو الحكومات المهمة الأخرى، وممثلو منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وممثلو مؤسسات البحث المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

١٩ - وبدعوة من حكومة سويسرا، شارك المدير الإقليمي للمركز في حلقة عمل عقدت في بادن، سويسرا من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، تحت شعار "الشراكة من أجل السلام: الجوانب الصناعية لانتشار الأسلحة الصغيرة"، حيث ألقى كلمة عن آثار انتشار الأسلحة الصغيرة في أفريقيا الوسطى. وشاركت حكومتا سويسرا وألمانيا في تنظيم حلقة العمل.

٢٠ - ومن ١٢ إلى ١٥ تموز/يوليه، حضر مدير المركز الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مدينة الجزائر. وناقش المؤتمر، في جملة أمور أخرى، السلم والأمن في أفريقيا، وركز على دور المركز وشدد على الحاجة إلى إعادة تنشيطه، بما في ذلك تعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وأتاح المؤتمر لمدير المركز فرصة الالتقاء بالعديد من كبار الشخصيات الأفريقية وأن يناقش معهم قضايا تتعلق بالمركز ودوره في مجالات السلام، ونزع السلاح والأمن في أفريقيا.

٢١ - وخلال تموز/يوليه، واصل المركز، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا، المتابعة، مع حكومة ليبيريا، بشأن تدمير الأسلحة التي تم جمعها خلال عملية السلام في البلد. وفي ٢٦ تموز/يوليه، وهو يوم استقلال ليبيريا، أشعلت في منروفيا محرقة رمزية للأسلحة تمثل "شعلة الأمل" لشعب ليبيريا، شملت ١ ٥٠٠ سلاح بغية تأكيد التزام ليبيريا مجددا بالسلام. وقد حضر حفل تدمير الأسلحة رؤساء دول سيراليون ومالي ونيجيريا، ورئيسا وزراء توغو وموريتانيا ووزراء من أكثر من اثني عشر بلدا آخر. ويرعى المركز إنتاج فيلم وثائقي عن العملية بكاملها وذلك بدعم من المبادرة النرويجية بشأن نقل الأسلحة الصغيرة ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٢ - وفي هذا السياق، نظم المركز، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا "منتدى للسلام في ليبيريا" لمدة يوم واحد في ٢٧ تموز/يوليه، أطلق خلاله ذلك البلد برنامجا لتدريس موضوع السلم في المدارس والمعاهد.

٢٣ - ووضع المركز أيضا مشروعا بشأن تحويل الأسلحة المدمرة إلى أدوات زراعية ويقوم بمتابعته. وتقوم جمعية التعاون التقني في ليبيريا بتنفيذ المشروع، في إطار الأنشطة التابعة لبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية في المجتمعات ما بعد النزاعات.

٢٤ - ومن ١٩ إلى ٢٢ تموز/يوليه، حضر مدير المركز الإقليمي في ياوندي، حلقة دراسية رفيعة المستوى لمنطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية بشأن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318). وألقى في الاجتماع كلمة بالنيابة عن وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح. وأجريت مداوات هامة في اجتماع ياوندي ركزت على دراسة أنماط النزاعات والأزمات في أفريقيا الوسطى، وآلية ونمط التسوية السلمية للنزاعات والأزمات، والتدابير الملموسة لمنع النزاعات في أفريقيا الوسطى، وصنع السلام وحفظ السلام في أفريقيا الوسطى، وتدابير بناء السلام، وتعزيز القانون الإنساني، والحكم الجيد، والتنمية المستدامة. وقد نظمت هذه الحلقة الدراسية اللجنة

الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى التابعة للأمم المتحدة. كما حضر المدير اجتماع خبراء اللجنة الدائمة المنعقد في ياوندي في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٢٥ - وخلال الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس، ساعد المركز إدارة شؤون نزع السلاح في تنظيم حلقة عمل إقليمية في لومي، حول الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في أفريقيا. وقد عقدت حلقة العمل عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٢ راء المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الذي تدعو فيه الجمعية إلى إجراء مشاورات عريضة القاعدة بشأن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

٢٦ - وافتتح حلقة العمل رئيس وزراء جمهورية توغو، يوجين كوفي أدوبولي. وألقى ويليام أ. إتيكي مبوموا، الأمين العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس البعثة الاستشارية المعنية بانتشار الأسلحة الخفيفة في الصحراء الكبرى - الساحل دون الإقليمية. كما ألقى مدير المركز الإقليمي الكلمة الترحيبية بالنيابة عن وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

٢٧ - وأتاحت حلقة العمل، التي جمعت موفدين من البلدان الأفريقية، وممثلين من منظمات إقليمية ودون إقليمية مهتمة، ومنظمات غير حكومية، ومعاهد بحث معنية، الفرصة لإجراء مداورات على مدى ثلاثة أيام بشأن: (أ) حجم ونطاق ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ و (ب) التدابير الممكنة لمكافحة الاتجار غير المشروع والتداول غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، بما في ذلك التدابير التي تلائم النهج الإقليمية المحلية؛ و (ج) دور الأمم المتحدة في جمع وترتيب ومشاطرة ونشر المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

٢٨ - كما استمر المركز في توزيع المواد الإعلامية المتعلقة بنزع السلاح والقضايا ذات الصلة، التي نشرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمات الأمم المتحدة.

٢٩ - وكان الزوار لمقر المركز يستمعون إلى إحاطة عن القضايا المتعلقة بالسلم وقضايا نزع السلاح ويتلقون المواد الإعلامية ذات الصلة. وقامت وفود مؤلفة من شخصيات سياسية ودبلوماسية وأكاديمية وشخصيات بارزة أخرى، بزيارة المركز خلال الفترة قيد الاستعراض.

٣٠ - واستمرت مكتبة الوثائق والمراجع التابعة للمركز في تلقي المنشورات من داخل المنطقة الأفريقية وخارجها. ويقوم الطلاب والباحثون بزيارتها على نطاق واسع. وبغية زيادة عدد وثائقها، واصل المركز إقامة علاقات، على أساس تبادل الوثائق، مع معاهد البحث والمعاهد الأكاديمية.

٣١ - وبدأ المركز أيضا إجراء مشاورات مع عدد من الدول الأفريقية بغية تطبيق الأحكام ذات الصلة المتعلقة بنزع السلاح والأمن والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها". وفي هذا الصدد، يجري وضع ترتيبات لتنظيم حلقة عمل

في الشهور القادمة عن: الامتثال لحظر الأسلحة والسبل والوسائل العملية لتخفيض ميزانيات الدفاع والمحافظة على عدم نمو النفقات العسكرية على مدى عشر سنوات في أفريقيا.

رابعاً - التوظيف والتمويل والإدارة

٣٢ - منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، يضطلع مدير جديد بالمسؤولية عن إدارة المركز. إلا أن استمرار العوائق المالية لا يسمح للمركز بأن يعمل بكامل طاقته لتنفيذ برنامج عمله. ويعيق أعمال المركز أيضا عدم توفر الموارد لتغطية تكاليف التشغيل. لذلك واصل المركز عمله بعدد قليل من الموظفين المحليين من فئة الخدمات العامة.

٣٤ - ومنذ أن تسلم المدير الجديد للمركز منصبه، شرع في أنشطة لجمع الأموال، حيث قام بزيارة كل من ألمانيا، جمهورية كوريا، فرنسا، النرويج، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. كما أجرى اتصالات مع سفارات العديد من البلدان المانحة في لومي. وحتى الآن، تم الحصول على تبرعات قدرها ٦٨٥ ٣٤ دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، تبرعت حكومة اليابان بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار لدعم أنشطة المركز المتعلقة بالتدابير العملية لنزع السلاح. ويرغب الأمين العام في أن يعرب عن امتنانه لحكومات إيطاليا والسويد والنرويج واليابان، لدعمها السخي، ولحكومة توغو لدعمها الشامل للمركز. وترد في ملحق هذا التقرير معلومات عن حالة الصندوق الاستئماني للمركز الإقليمي.

٣٤ - وبعد إجراء مناقشة مع سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في لومي بشأن مشروع المركز لمنح زمالة بشأن السلم ونزع السلاح في أفريقيا، تدرس حكومة ألمانيا مسألة تقديم تبرع إلى المشروع.

٣٥ - وبسبب الحالة المالية الحالية للمركز، يؤيد الأمين العام بشدة ويكرر النداءات الصادرة عن الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية والأفراد لتقديم التبرعات التي تمكن المركز من التشغيل الفعال والكامل.
